مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

التعداد السكاني في العراق يكشف عن هِبة ديموغرافية

الكاتب: "أرييل آي أهرام هو"

المصدر: مجلة فورين أفيرز، نشر بتاريخ، 23 كانون الأول 2024

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

التعداد السكاني في العراق يكشف عن هِبة ديموغرافية

الكاتب: "أرييل آي أهرام هو"، أستاذ ورئيس برنامج الحكومة والشؤون الدولية في كلية فرجينيا للتكنولوجيا. يتمتع بخبرة أكاديمية واسعة في مجالات السياسة والأمن، حيث يشغل أيضاً منصب مدير مشارك في مجلس الاستجابة للأزمات.

المصدر: مجلة فورين أفيرز، نشر بتاريخ، 23 كانون الأول 2024[1].

في 20 و21 تشرين الثاني، التزم جميع سكان العراق بالبقاء في منازلهم في انتظار طرقات على أبوابهم. كانت الطرق السريعة المزدحمة عادةً خالية، وأغلقت المتاجر في البازار أبوابها. تم تنظيم فريق مكوَّن من حوالي 120 ألف مُعدٍ مدرب تدريباً خاصاً في جميع أنحاء البلاد لإجراء أول تعداد وطني للعراق منذ أربعة عقود. حيث أُجري آخر تعداد وطني في عام 1997، وقد استثنى ذلك التعداد المنطقة الكردية .

ستؤدي نتائج التعداد إلى تحول ميزان القوى في البرلمان العراقي وتغيير توزيع الإنفاق الحكومي على المحافظات، وإعادة توزيع التمويل الحيوي للمحافظات. كما يمكن أن تؤدي هذه النتائج إلى تفاقم النزاعات الإقليمية القائمة منذ فترة طويلة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وإقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي.

بالنسبة للمجتمع الدولي، يوفِّر التعداد فرصة لمساعدة العراق على تحسين أداء حكومته والحصول على هِبة ديموغرافية يمكن أن تكون تحويلية.

التعداد السكاني حالياً يمكن ان يعمل على تغيير القوى البنيوية للدولة العراقية. يتطلب التعداد ما يسميه عالم الاجتماع مايكل مان "سلطة البنية التحتية"، أي قدرة الدولة على الإدارة والتنظيم. يجب أن تكون فرق التعداد قادرة على الوصول إلى جميع أنحاء البلد، ويجب أن يكون لديها معرفة دقيقة بمكان العثور على الأشخاص، بالإضافة إلى القدرة على الجدولة والتنسيق. والأهم من ذلك، يتطلب التعداد إقناع الناس بالإجابة على أسئلة الاستبيانات.

في المجتمعات المنقسمة بشدة، يمكن أن يكون التعداد فرصة للتعبئة والاعتراض الكبيريّن، حيث لا يزال لبنان يعتمد على تعداد عام 1932 خوفاً من أن تؤدي النتائج المُحدَّثة إلى مزيد من الإخلال بتوازن القوى الدقيق الذي تم التوصل إليه بين المسيحيين والمسلمين في البلاد.

لقد تأخرت عمليات التعدادات في العراق لفترة طويلة. لكن ما الذي يكشفه هذا التعداد – الذي استغرق الإعداد له أكثر من 25 عامًا – عن سكان البلاد بعد فترة من التغيير السياسي الزلزالي (عام 2003) ؟.

[1] Iraq's Long-Awaited Census Reveals a Demographic Gift. https://foreignpolicy.com/2024/12/23/iraq-census-elections-demographics-population-change/

تفعل التعدادات ما هو أكثر من مجرد تقديم صورة دقيقة للتركيبة السكانية للبلد. كما أنها تُشكِّل الأمم. وذلك لأن قوائم التعداد أصبحت اللبنات الأساسية للقوى الحكومية الأخرى، مراقبة الحركة، فرض الضرائب على الإيرادات، والعثور على الجنود المحتملين. يمكن أن تُسبِّب التعدادات أيضاً اضطراباً اجتماعياً. فالتعداد السكاني الأمريكي لعام 2020 أثار الجدل بعد أن حاولت إدارة ترامب – دون جدوى – إضافة سؤال حول وضع المواطنة يخشى الكثيرون أن يؤدي إلى التقليل من العدد.

كان تعداد العراق لعام 1997، الذي أجرته حكومة صدام حسين، موثوقاً به مثل استفتاء الرئاسة العراقية عام 1995 الذي منح صدام حسين أكثر من 99 في المائة من الأصوات. كما استبعد بشكل واضح المحافظات الشمالية الثلاث التي تشكل المنطقة الكردية شبه المستقلة داخل العراق. تأسست المنطقة في عام 1992، بعد أن حاولت انتفاضات عام 1991 الإطاحة بنظام صدام حسين. تمكّنت سلطة الاحتلال الأمريكية في العراق من إجراء انتخابات في عام 2005 لكنها تخلّت عن خطط إجراء تعداد السكان.

في الواقع، في بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدا العراق غير مستقر للغاية والعنف فيه شديد للغاية بحيث لا يمكن إرسال القائمين على التعداد الحكومي إلى الشوارع.

تداخلت المخاوف بشأن سلامة الموظفين مع التردد السياسي. بعد الإطاحة بصدام حسين، تطورت السياسة العراقية إلى اتفاق غير مكتوب لتقاسم السلطة بين الفصائل التي تُمثِّل المكونات الأساسية من السنة والشيعة والأكراد. قلة من القادة العراقيين كانوا حريصين على المضي قدماً في حساب أعداد المكونات فعلياً.

تُجرى الانتخابات ، في العراق ، بانتظام كل ثلاث إلى خمس سنوات. لكن النخب العراقية كانت ببساطة خائفة جداً من إيجاد المزيد من الأسباب للصراع لتأكيد الافتراضات الديموغرافية التي استند إليها نظامها السياسي بأكمله. وكما قال زعيم في حزب إسلامي شيعي في عام 2014، "لن يؤثر الافتقار إلى إحصاء دقيق على الواقع الاجتماعي للبرلمان الذي يعكس التركيبة السكانية في العراق"، وهذا يعني أنه كان من الأفضل عدم المعرفة.

كان إجراء تعداد 2024 في العراق مهمة كبيرة خارج الانتكاسات التاريخية. وكان على رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إقناع ائتلافه البرلماني المنقسم بالموافقة على المضي قدماً. لقد راهن السوداني بشكل كبير على التعداد، وأعلن في وقت مبكِّر أن "التعداد ليس مجرد مجموعة من الأرقام. إنه بمثابة خط فاصل بين التنبؤات والواقع، ويعمل كأداة حاسمة لتحديد القرارات المهمة والمؤثرة".

من جانب آخر وصف المسؤولون الأمريكيون والقوى الأجنبية الأخرى التعداد العام للسكان بأنه خطوة رئيسية إلى الأمام. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة في مجالات التقنية والتدريب، حيث تم التعاقد مع شركة التكنولوجيا الصينية TrustKernelوشركات أجنبية أخرى لتجميع الأجهزة اللوحية وتصميم البرامج وتشغيل مركز البيانات وشبكات الاتصالات.

تضمن مسح التعداد 70 سؤالاً، مع التركيز على المعلومات الأساسية مثل الجنس والعمر والمستوى التعليمي والحالة الأسرية. بنفس القدر من الأهمية، لم يطرح التعداد أسئلة حول العِرق والطائفة. وكان الكثيرون يخشون من أن يُستخدم التعداد لتغيير التوازنات الديموغرافية في الأراضي العراقية المُتنازع عليها داخلياً.

لطالما كانت التوازنات الديموغرافية العرقية في الأراضي العراقية المتنازع عليها داخلياً محل جدل. فحكومة إقليم كردستان تدّعي أن محافظة كركوك الغنية بالنفط، بالإضافة إلى أجزاء من محافظات نينوى وديالى وغيرها، تنتمي إلى الإقليم الكردي. ومع ذلك، خلال الفترة من الستينيات إلى الثمانينيات ، سعت الحكومة العراقية إلى تنفيذ تطهير عرقي للأكراد في هذه المناطق المتنازع عليها، وشجّعت الهجرة العربية إليها لتغيير التوازن الديموغرافي.

ينص دستور العراق لعام 2005 على إجراء استفتاء يتيح للسكان تقرير انضمامهم إلى إقليم كردستان، ولكن تم تأجيل هذا الاستفتاء إلى أجل غير مسمى. وبينما تمكنت قوات حكومة إقليم كردستان من السيطرة على الأراضي خلال حرب تنظيم الدولة الإسلامية بين عامي 2013 و2017، استعادت القوات العراقية والفصائل المدعومة من إيران تلك المناطق المتنازع عليها بعد فترة وجيزة.

وتخشى حكومة إقليم كردستان من أن يمهد التعداد الساحة لاستفتاء تديره الحكومة في المناطق التي فرَّ منها السكان الأكراد. اعترفت الحكومة الفيدرالية بهذه المخاوف من خلال كتابة التعداد للاعتماد على مكان إقامتهم الأصلي بدلاً من مكان إقامتهم الحالي، في محاولة لتهدئة القلق واحتمال حدوث عنف طائفي. واستخدمت معلومات من وزارة الهجرة العراقية وتعداد الخمسينيات كمرجع في المناطق المتنازع عليها. ومع ذلك، فإن هذا الإجراء لم يُقلّل المخاوف.

كان رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، حذراً في أحسن الأحوال عند مناقشة التعداد، مشدداً على أنه يجب أن يظل حيادياً وخالياً من الدوافع السياسية، خاصةً فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها. بدلاً من ذلك، حثَّ القادة المحليون من الطوائف الكردية والعربية والتركمانية أنصارهم على المشاركة في التعداد، بما في ذلك تشجيع العائلات التي انتقلت على العودة. وفي الوقت نفسه، اتهم كل فصيل منافسه بالاحتيال على القائمين على التعداد أو تسجيل شاغلي التعداد زوراً.

بعد كل ذلك، وعلى الرغم من أن النتائج الكاملة ستستغرق شهوراً لحسابها، إلاّ أن نتائج التعداد الأولية تؤكد ما كان يشتبه فيه الكثيرون منذ فترة طويلة. لا يزال العراق أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان شرق نهر النيل. لكن التعداد أكد أيضاً أن عدد سكان العراق (بما في ذلك الأجانب) يزيد عن 45 مليون نسمة. هذا النمو مذهل بالنظر إلى الخسائر البشرية للحرب والعقوبات على البلاد على مدى ربع القرن الماضي. شهد العراق، مثل العديد من البلدان التي خرجت من فترات طويلة من الصراع، طفرة مواليد في مرحلة ما بعد الصراع دفعت إلى الانتعاش الديموغرافي. ومع ذلك، فإن الأرقام الجديدة تتجاوز العديد من التوقعات.

كما أكد التعداد أن العراق تلقى هِبة ديموغرافية نادرة. أكثر من 60 في المائة من السكان العراقيين هم في سن العمل (15 إلى 64 عاماً). وبعبارة أخرى، هناك عدد قليل نسبياً من الأطفال المُعالين أو كبار السن في الاقتصاد العراقي. ساعدت عائدات ديموغرافية مماثلة في تحفيز ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية لشرق آسيا وصعود النمور الآسيوية في التسعينيات من القرن الماضي. وإذا تمكّن العراق من تحويل وفرة العمالة إلى عمالة منتجة، يمكن أن تصبح البلاد قوة اقتصادية إقليمية.

ويمكن أن تكون عواقب المتابعة وخيمة أيضاً. سيتعيّن على البرلمان العراقي إضافة المزيد من المقاعد للحفاظ على نسبة الممثلين إلى المواطنين. مع ارتفاع معدلات الخصوبة في المحافظات ذات الغالبية الشيعية في الجنوب، كان من المتوقع أن تفقد المناطق العربية السنية والكردية في شمال ووسط العراق وزنها الديموغرافي وسلطتها السياسية النسبية. وبالمثل، سيتعين على الحكومة والوكالات الدولية مثل البنك الدولي مراجعة كيفية تخصيص التمويل للمحافظات بناءاً على نسب السكان.

يتوقع الكثيرون أن يتم التحقّق من نتائج التعداد مع قوائم الرواتب الحكومية، مما يحدّ من ما يسمون بـ "الموظفين الأشباح" الذين يعيدون معظم رواتبهم إلى رعاتهم السياسيين.

التعداد ليس النهاية، بل هو بداية الإصلاح الإداري والسياسي في العراق. يعتمد ما إذا كان التعداد سيعزّز قدرة الدولة العراقية ويؤدي إلى تحسين الاقتصاد على كيفية استجابة النخب السياسية العراقية للنتائج. سيؤدي تجاهل نتائج التعداد السكاني أو نزع الشرعية عنها إلى إضعاف مؤسسات الدولة العراقية، وتقويض الثقة، وإنتاج المزيد من عدم الاستقرار.

من المهم للولايات المتحدة وشركائها الدوليين مساعدة العراق على بناء الزخم الذي وفره الإحصاء. ويشمل ذلك مساعدة العراق على تحقيق أقصى استفادة من فوائده الديموغرافية وبناء أساس للعمالة المُنتجة. إن الحدَّ من اعتماد العراق الفريد على النفط وما يرتبط به من توظيف في القطاع العام أمر بالغ الأهمية. يمكن أن تساعد الشراكة بين القطاعيّن العام والخاص والاستثمار الأجنبي الموجّه في قطاعات الزراعة وتجهيز الأغذية والنقل في استيعاب العمالة العراقية وتنويع اقتصادها.

يجب أن تسير الإصلاحات الاقتصادية جنباً إلى جنب مع مكافحة الفساد الذي أعاق إنتاجية العمالة واخترق المليارات من الإنفاق الحكومي. أدركت حكومة السوداني، مثل سابقاتها، الحاجة إلى التنويع الاقتصادي والشفافية المالية، لكنها كافحت من أجل وضع الإصلاحات موضع التنفيذ. واجه كل إجراءحكومي مقاومة واضحة من داخل ائتلافها. وبالتالي، فإن هِبة العراق الديموغرافية مُعرّضة بالفعل لخطر التبديد. ومع ذلك، يمكن للقوى الخارجية أن تساعد في التوسط والوساطة في الاتفاقيات لتعديل ميزان القوى لمراعاة الحقائق الديموغرافية واغتنام الفرص الجديدة التي يؤكد عليها التعداد.

ومثلما يمكن للمجتمع الدولي دعم التحولات الديمقراطية من خلال الإعتراف بالانتخابات الحرة والنزيهة، يمكن للقوى الدولية أن تعزّز شرعية التعداد من خلال حثَّ جميع الجهات الفاعلة على قبول نتائجه والإستفادة من وعوده.

***